

الحكم الدينية "الزهديات" في كتاب الأمثال والحكم لمحمد
بن أبي بكر الرازي
دراسة في البنية التركيبية ودلالاتها

د. رباب حسن إبراهيم سليمان
مدرس الدراسات اللغوية بقسم اللغة العربية بكلية الألسن
جامعة عين شمس

ملخص:

قامت هذه الدراسة التركيبية الدلالية على مادة تطبيقية موضوعها الحكم الدينية أو الزهديات في كتاب الأمثال والحكم لأبي بكر الرازي؛ تلك المادة التطبيقية التي وقعت في تسعة وثلاثين بيتاً منظوماً؛ لفحص قوالها التركيبية، ودلالاتها؛ بهدف الوقوف على ما خصه ناظمو الحكم والأمثال الدينية من التراكيب لبث الحكمة من خلالها، وما يميز تلك التراكيب لأداء ذلك الدور الدلالي المهم ما يجعله تركيباً سائراً على ألسنة الناس خالداً عبر الزمن، وقد صيغت تلك الحكم الدينية المنظومة في ثلاثة تراكيب فقط؛ هي: قالب التركيب الشرطي، وقالب تركيب الحصر (الجمل المؤكدة بإنما أو بالنفي والاستثناء)، والجمل المركبة (الفعلية و الاسمية)؛ حيث تبين إثثار أصحاب الحكم الدينية التركيب الشرطي بـ "إذا"، و"من"، والجمل الفعلية والاسمية المركبة والتي ظهرت جملة الحال - في غالبها - مسبوقه بواو الحال؛ نظراً لتفوق نسبتهما على استعمال تركيب الحصر؛ ويرجع البحث ذلك إلى أمر قد يجمع بينهما؛ هو أن الشرط وجوابه يدل على تجربة وعاقبة، والجمل التي ركبت مع جمل الحال مربوطة بواو الحال شابهت حالة الشرط في نكر التجربة وعاقبتها المحتومة؛ أعني تجزئة الحكمة إلى جزأين تجربة وعظة. ومن ثم مناسبتهما للغرض من بث الحكمة ونقل الخبرة وعظاً .

Abstract:

This semantic synthetic study was based on an applied material whose subject is religious wisdom or ascetics in the Book of Proverbs and Wisdom by Abu Bakr al-Razi. That applied material occurred in thirty-nine regular verses; To examine its structural templates and connotations; With the aim

of identifying the compositions that the compilers of religious proverbs and religious proverbs have allocated to transmit wisdom through them, and what distinguishes those compositions to perform that important semantic role, what makes them a composition that has been on the tongues of people and is immortal throughout time, and these religious wisdoms have been formulated in only three compositions; They are: the conditional construction template, the limited or short construction template, and compound sentences (verbal and nominal); Where it is clear that religious scholars preferred the conditional structure with “if,” and “who,” and compound verbal and nominal sentences, in which the adverbial sentence appeared - in most of them - preceded by the adverbial wāw; Due to the superiority of their ratios to the use of Elhasr installation; The research attributes this to something that may bring them together: It is that the condition and its answer indicate an experience and a consequence, and the sentences that are compounded with adverbial sentences are linked to the wāw of the adverb similar to the conditional condition in mentioning the experience and its inevitable consequence. I mean dividing wisdom into two parts, a sermon experience. Hence, they are suitable for the purpose of imparting wisdom and conveying experience as preaching.

إن من وسوم العربية ميلها الشديد إلى اختصار العبارات، وأداء المعنى بأقصر تعبير، لذا غدت تلك فطرة العربي الإيجاز والاختصار؛ ولما كانت الأمثال تعبر عن التجارب، والخبرات الحياتية بالتعبيرات المكثفة، أو الموجزة، كانت موضع الاهتمام منذ أزمنة بعيدة.

والأمثال والحكم ناقلة حضارات، وثقافات المجتمعات وعاداتها وتقاليدها(1)؛ وهي لا تقتصر على مجتمع بعينه دون غيره، بل إنها ظاهرة إنسانية عامة مرتبطة بالمواقف المعيشة في بقاع الأرض كلها؛ تعبر عن الحياة، ومواقفها بفائدة وخلاصة خبرة في عبارة قصيرة .

اهتم العرب منذ العصر الجاهلي بالأمثال، وحفظوها وتناقلوها، " غير أن معظم الأمثال التي وصلت إلينا نشأت في الإسلام؛ لأن التغيرات الاجتماعية التي جاء بها الإسلام أثرت ولا شك على الأشعار الشعبية العربية، ووصل بذلك تأثيرها إلى الأمثال غير أن المضمون الإنساني العام لم يتغير بالطبع؛ فالخير و الشر، والسعادة والشقاء، والفضيلة والرذيلة، أمور تعرفها شعوب هذه الأرض، في كل وقت. أما شكل التعبير كالمجاز مثلاً؛ فإنه على العكس من ذلك يتأثر على الأخص بالتغيرات الاجتماعية؛ فإن عمل كل طبقة اجتماعية ، وظروف حياتها، كل ذلك يؤثر على اختيار مادة التعبير المجازي، كما يؤثر على العادات والتقاليد التي يعبر عنها المثل"(2).

كانت الأمثال والحكم موضع اهتمام المؤلفين والمصنفين، فجمعوها ودونوها، منذ أواخر القرن الثاني الهجري، وأوائل القرن الثالث الهجري؛ حيث ألف مؤرّج

1) رمضان عبد التواب (دكتور)، ترجمة كتاب " الأمثال العربية القديمة، رودلف زلهام، دار الأمانة- مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1391هـ/1971م، ص 13، و ص32 (بتصرف).

(2) السابق نفسه، ص 46.

السدوسي كتابًا جمع فيه الأمثال العربية، يقول عنه د. رمضان عبد التواب: " وكتاب الأمثال لمؤرج السدوسي الذي نشره اليوم لأول مرة، يعد من أقدم كتب الأمثال العربية، التي عني بجمعها الرعيل الأول من اللغويين العرب، وتناولوها بالشرح والتفسير." (3)، ثم تتابعت المصنفات في الأمثال بعد ذلك؛ فصنف الأصمعي (عبد الملك بن قريب ت216هـ) كتاب الأمثال، ثم كتاب الأمثال لابن سلام (أبي عبيد القاسم ت224هـ)، ثم الفاخر في الأمثال، للضببي (المفضل بن سلمة بن عاصم ت291هـ)، ثم درر الحكم لأبي منصور الثعالبي ت350هـ، ثم الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة، للأصبهاني (حمزة بن الحسن ت351هـ)، ثم الأمثال المولدة، للخوارزمي (أبي بكر محمد بن العباس ت383هـ)، ثم جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ت395هـ)، ثم الأمثال للماوردي (علي بن محمد بن حبيب ت450هـ)، ثم مجمع الأمثال للميداني (أبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري ت518هـ)، ثم المستقصى في أمثال العرب للزمخشري (أبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي ت538هـ)، ثم الأمثال والحكم لأبي بكر الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ت666هـ).

واهتم فريق آخر بجمع أمثال القرآن الكريم، وأمثال السنة النبوية؛ كان من بينها؛ الأمثال من الكتاب والسنة، للترمذي (أبي عبد الله محمد بن علي ت320هـ)، والأمثال في القرآن الكريم، لابن القيم الجوزية، والأمثال الكامنة في القرآن للحسين بن الفضل... وغيرها.

(3) (أبو فيد) مؤرج بن عمر السدوسي، ت (195هـ)، كتاب الأمثال، حققه وقدم له ووضع فهرسه: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 1983، ص5.

ومن ثم قامت الدراسات الأدبية واللغوية على ما جمعه أصحاب كتب الأمثال في مصنفاتهم، لما رأوه من فوائد عدة؛ حيث رأوها " مرآة تنعكس عليها عادات الشعوب وسلوكها وأخلاقها وتقاليدها، وهي معين لا ينضب لمن يريد دراسة المجتمع، أو اللغة، أو العادات الشعبية عند أمة من الأمم"⁽⁴⁾، "وهي ميزان دقيق لتلك الشعوب في رقيها وانحطاطها وبؤسها ونعيمها وآدابها ولغاتها"⁽⁵⁾.

بل انتبه المستشرق الألماني رودلف زلهام إلى قيمة الأمثال العربية القديمة؛ فقدم دراسة قامت على ما جمعه ابن سلام في كتابه " الأمثال"، ترجمها الدكتور رمضان عبد التواب في أوائل السبعينات من القرن الماضي؛ جاء عنوانها: " الأمثال العربية القديمة مع اعتناء خاص بكتاب أبي عبيد"؛ إذ يصفها د. رمضان بـ "دقة في المنهج، ووضوح في التفكير، واستقصاء لجزئيات الموضوع، ونصاعة الحجج والبراهين"⁽⁶⁾.

ولما كانت الأمثال مادة ثرة للدراسات العديدة المتنوعة، جعل البحث اهتمامه باللغوي منها؛ لتبيان جدته وأهميته في ذلك المجال. وقد تابعت الدراسات اللغوية التي كانت الأمثال العربية مادتها التطبيقية؛ فمنذ بدايات القرن الحالي؛ في عام 2002 م نشر الدكتور علاء الحمزاوي دراسة عنوانها: " البنى التركيبية للأمثال العامية- دراسة وصفية تحليلية" وقف فيها على النظام التركيبي للعامية بصفة عامة، وعلى البنى التركيبية للأمثال بصفة خاصة، ومدى علاقة النظام التركيبي للعامية بالنظام التركيبي في الفصحى قرباً أو بعداً؛ فدرس أنماط الجملة المختلفة الاسمية منها

(4) السابق، الصفحة نفسها.

(5) رمضان عبد التواب (دكتور)، ترجمة كتاب " الأمثال العربية القديمة، رودلف زلهام، ص7.

(6) السابق نفسه، ص8.

والفعلية؛ من حيث البساطة والتركيب، ودرس الحذف في أنماط الجملتين الاسمية والفعلية⁽⁷⁾.

ثم في عام 2009 م، قدم الباحث محمود سند دراسة لنيل درجة الماجستير في جامعة المنيا، بإشراف أ.د. فاروق مهنى، جاء عنوانها: " التركيب النحوي في لغة الأمثال - دراسة في ضوء مجمع الأمثال للميداني"؛ درس فيها العلاقات التركيبية بين مفردات التركيب في جملة المثل، في أنماط الجمل المختلفة الاسمية والفعلية⁽⁸⁾.
ثم نشرت د. رانيا فوزي في يوليو عام 2012م بحثاً حمل عنوان: " أمثال المولدين - دراسة تركيبية"⁽⁹⁾؛ حيث اهتمت بدرس أنماط الجملة الاسمية والجملة الفعلية البسيطة منها والموسعة، وخرجت منها ببعض النتائج التي يمتاز بها تركيب جملة المثل.

ونشرت مجلة جامعة أم القرى في عام 2014م دراسة للباحثة د. أمل العمري عنوانها: " مدارات التركيب للجملة الإنشائية في الأمثال العربية القديمة (جمهرة الأمثال للعسكري أنموذجاً)⁽¹⁰⁾؛ درست فيها التراكيب الإنشائية في جملة المثل في كتاب

⁷ (ج) علاء اسماعيل الحمزاوي (دكتور)، البنى التركيبية للأمثال العامية دراسة وصفية تحليلية ، Books – Library. Online 2002م.

⁸ (ج) محمود سند إبراهيم أحمد، التركيب النحوي في لغة الأمثال - دراسة في ضوء مجمع الأمثال للميداني، رسالة ماجستير - كلية الآداب، جامعة المنيا، 2009م.

⁹ (ج) رانيا فوزي سعد عيسى (دكتور)، أمثال المولدين - دراسة تركيبية ، مجلة الإنسانيات، كلية الآداب، جامعة دمنهور، العدد 39، يوليو 2012م، ص 145-258.

¹⁰ (ج) أمل شفيق العمري (دكتور)، مدارات التركيب للجملة الإنشائية في الأمثال العربية القديمة (جمهرة الأمثال للعسكري أنموذجاً)، مجلة جامعة أم القرى، العدد 14 ، أكتوبر 2014م ، ص 113 - 158.

جمهرة الأمثال للعسكري؛ بوصفها أنماطاً تقع في أعلى هرم الثنائيات التركيبية للجملة العربية، وتبنى عليها حالات من الاتصال والانفصال والمفارقات والأسباب والنتائج. ثم في 2020م كانت دراسة " التراكيب الملازمة للنفي في المثل العربي - دراسة تركيبية دلالية" للباحثة ياسمين شعبان⁽¹¹⁾؛ حيث درست التراكيب المنفية ودلالاتها في كتاب الأمثال لابن سلام، وكتاب مجمع الأمثال للميداني، وقد توصلت فيها إلى أن التراكيب الملازمة للنفي في المثل العربي لا تخرج عن معاني التأييد والاستحالة والنفي المطلق، وأنها اشتركت في السمات التركيبية والدلالية.

وفي 2023م ، نشر د. ماجد البحر " الأنماط التركيبية والجمالية في الأمثال الشعبية التهامية"⁽¹²⁾؛ فدرس العناصر التركيبية المكونة للمثل التهامي، وتطرق إلى جمالية المثل بالنظر إلى بنائه التركيبي المنسجم والمتناسق مع تراكيب الجملة المثلية التي تحدث إيقاعاً موسيقياً مؤثراً في نفس المتلقي⁽¹³⁾.

أما دراستي؛ فقد جعلت هدفها فحص القوالب التركيبية (خبرية أو إنشائية) التي بُنيت بها حِكْم وأمثال منظومة، يجمعها موضوع بعينه هو "الحكم الدينية" أو "الزهديات" كما سماها جامعها أبو بكر الرازي، وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي؛ لوصف تلك التراكيب، ثم تحليلها، للوقوف على ما تتماز به عن غيرها لحمل تلك الرسائل الوعظية المصاغة في حكم الزهديات، وما يميزها لأداء تلك المهمة، والبقاء عبر

(11) ياسمين نعمان شعبان، " التراكيب الملازمة للنفي في المثل العربي - دراسة تركيبية دلالية، مجلة آفاق للعلوم، المجلد الخامس، العدد 18، 2020م، ص16-32.

(12) ماجد محمد عبده البحر(دكتور)، الأنماط التركيبية والجمالية في الأمثال الشعبية التهامية"، مجلة تهامة، جامعة الحديدة، العدد الثامن عشر، 2023م، ص93-114.

(13) السابق نفسه، ص94.

الزمن راسخة في العقول، متداولة على الألسنة. يضاف إلى ذلك أن المادة التطبيقية لهذه الدراسة من كتاب الأمثال والحكم للرازي، الذي لم يكن له حظ وافر في الدرس اللغوي؛ حيث إنني لم أعتز على دراسة لغوية قامت عليه.

ولما كان عنوان مؤلف الرازي يجمع بين الأمثال والحكم ، كان البدء بمعرفة ما الحكمة؟ وما المثل؟ وهل من فرق بينهما ؟

جاء معنى الحكمة في لسان العرب أنها: " عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم ...، الجوهرى الحُكْم الحكمة من العلم، والحكيم العالم وصاحب الحكمة" (14).

أما المثل؛ فهو " الشيء الذي يُضرب لشيءٍ مثلاً فيُجَعَلُ مِنْهُ ، وفي الصحاح: ما يُضْرَبُ به من الأمثال...، ويقال تَمَثَّلَ فلانٌ ضَرْبَ مثلاً، وتَمَثَّلَ بالشيءِ ضَرْبَهُ مثلاً....، وقد يكون المثل بمعنى العِبْرَةِ، ومنه قوله تعالى عز وجل: (فجعلناهم سلفاً ومثلاً للآخرين) (15)؛ ...أي عِبْرَةٌ يَغْتَبِرُ بِهَا المتأخرون" (16).

وجاء المعنى الاصطلاحي هكذا: " المثل، الحكمة؛ عبارة موجزة يتداولها الناس تتضمن فكرة حكيمة في مجال الحياة البشرية وتقلباتها، وتصاغ عادة بأسلوب مجازي يستميل الخيال ويسهل حفظه... والمثل المتداول ، المثل السائر؛ حكمة كثيرة الذيوع من قديم ، تتضمن ملاحظة عامة، وغالبا في أسلوب مجازي" (17). "والحكمة كلمة

(14) محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، د.ت، مادة: حكم.

(15) الزخرف ، الآية 56.

(16) ابن منظور، لسان العرب، مادة، مثل.

(17) مجدي وهبة ، وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان-بيروت، الطبعة الثانية،

1984م، باب الميم، ص332.

جامعة تلخص نظرية أو مجموعة ملاحظات وتجارب. والمفروض فيها أن يسلم بها الجميع. مثال قول المتنبي ت354هـ:

مَنْ يَهْنُ يَسْهُلُ الْهَوَانُ عَلَيْهِ مَا لِحُرْحٍ بِمَيِّتٍ إِيْلَامُ

والحكمة لدى عرب الجاهلية ، الخبرة المحدودة التي تصورها عبارة قصيرة ؛ كقولهم: في بيته يؤتى الحكم؛ وهو العاقل المجرب الذي يحكم بين الناس في منافراتهم ومفاخراتهم وخصوماتهم، وليس معناها الفلسفة كما كانت تعني في العصور الإسلامية⁽¹⁸⁾.

وخلاصة ما سبق أن المثلَّ والحكمة كليهما يستعملان بمعنى واحد هو خلاصة التجربة، ومفاد الخبرة أو العبرة الناتجة من العلم بالشيء لخوضه سالفًا. اجتهد الرازي ت(666هـ)⁽¹⁹⁾، فجمع الأمثال والحكم المنظومة دون غيرها، ثم صنفها تصنيفًا موضوعيًا في عشرة فصول؛ ففصل للحكم الدينية أو كما سماه: "الزهديات" وهو موضوع هذه الدراسة، وفصل للحكم الدنيوية، وفصل في القناعة وشرف النفس، وفصل في التسلي والتعزي... وغيرها. وذكر محقق كتاب الحكم والأمثال للرازي، أن ما يميز عمل الرازي أنه جمع الأمثال المنظومة دون غيرها؛ تلك الأمثال التي جاءت في غرر الأبيات وقلائدها في القصائد، وقد مالت إليها قلوب الناس جميعا، وأصبحت سائرة في البلدان، ودائرة على الألسنة حتى نزلت منزلة الأمثال، ثم

(18) السابق نفسه، باب الحاء، ص153.

(19) هو محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، زين الدين ت666هـ، صاحب معجم مختار الصحاح، وهو من فقهاء الحنفية، وله علم بالتفسير والأدب، أصله من الري، زار مصر والشام، ومن كتبه: شرح المقامات الحبرية، وحدائق الحقائق في التصوف، وينظر في ذلك:خير الدين الزركلي، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، 2003م، الجزء السابع، ص55.

رتبها ترتيباً موضوعياً وهو مما يميز عمله؛ حيث إن من سبقوه رتبوا الأمثال بترتيب حروف التهجي أو حسب الأوزان. يضاف إلى ذلك أن الرازي قد انتخب أبياتاً وأمثالاً لا تخالف الدين الإسلامي؛ لتكون أحسن ذريعة في تربية العقول وتزكية النفوس وتبصرة الناس، وأن انتخاب تلك الأمثال لم يكتف بقرون دون قرن، أو فرقة دون أخرى، بل انتقى الأشعار من شعراء الجاهلية إلى شعراء القرن السادس من المشاركة والمغاربة تلك التي أصبحت مضرِباً للأمثال على ألسنة الناس؛ لتبقى سالمة من الضياع والنسيان.⁽²⁰⁾

جاءت المادة التطبيقية- موضع الدراسة- " الحكم الدينية أو الزهديات" ⁽²¹⁾ في تسعة وثلاثين بيتاً؛ من البيت الحادي عشر إلى البيت التاسع والأربعين؛ فكانت على ثلاثة قوالب تركيبية فقط؛ كالآتي:

1- قالب التركيب الشرطي.

2- قالب (الحصر): الجمل المؤكدة بإنما، أو بالنفي والاستثناء.

3- الجمل المركبة (الفعلية و الاسمية).

أولاً: التركيب الشرطي:

ورد التركيب الشرطي في سبعة عشر مثلاً منظوماً؛ بنسبة 43.6% من

إجمالي أبيات "الزهديات"؛ ولهذه النسبة الكبيرة سبب سيقف عليه البحث فيما بعد.

⁽²⁰⁾ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، الأمثال والحكم، صححه وعلق عليه د. فيروز حريجي، تقديم د. شاعر الفحام، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، 1408هـ/1987م، ص 15-17 (بتصرف).

⁽²¹⁾ السابق نفسه، ص 27-34.

وقد جاء الشرط في المواضع المذكورة بـ " إذا " تسع مرات، وبـ " مَنْ " سبع مرات، و بـ " إن " مرة واحدة.

فأما ما كانت أدواته: " إذا " - سواء بدأ المثل بالشرط، أم جاء في حشوه-؛

فكما يلي(22):

قول أبي نواس:

1- إذا اُمْتَحَنَ الدُّنْيَا لِيَبِّبَ تَكْشَفَتْ لَهُ عَن عَدُوِّ قِي ثِيَابِ صَدِيقِ

وقول الأخطل:

2- وإذا اُفْتَقَرْتَ إِلَى الذَّخَائِرِ لَمْ تَجِدْ ذُخْرًا يَكُونُ كصَالِحِ الأَعْمَالِ

وقول آخر:

3- وإذا هَمَمْتَ بِأَمْرِ سُوءٍ فَاتَّذُ وَإِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرِ خَيْرٍ فَاعْجَلِ

وقول آخر:

4- إذا هَبَّتْ رِيَاكُ فَاعْتَنِمِهَا فَعُفْبِي كَلِّ خَافِقَةَ سُكُونِ

وقول ابن الرومي:

5- وإذا أَتَاكَ مِنَ الأُمُورِ مُقَدَّرٌ وَفَرَرْتَ مِنْهُ فَخَوْهُ تَتَوَجَّهْ

وقول آخر:

6- إذا كَبَا بِالْفَتَى زَمَانٌ لَمْ يَنْجُ حَزْمٌ وَلَا حِدَارٌ

وقول ابن دريد:

7- إِنَّ الجَدِيدِينَ إِذَا مَا اسْتَوْلِيَا عَلَى جَدِيدِ أَدْنِيَاهُ لِلْبَأْسِ

وقول ابن الرقاق المغربي التهامي:

(22) السابق نفسه، الصفحات نفسها.

8- ثَوْبُ الرِّبَا يَثِفُ عَمَّا تَحْتَهُ فَإِذَا التَّحَفَتْ بِهِ فَإِنَّكَ عَارٍ

وقول آخر:

9- أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا غَضَارَةٌ أَيَّكَةٍ إِذَا اخْضَرَ مِنْهَا جَانِبٌ جَفَّ جَانِبٌ

والبيت الأخير اشترك فيه تركيب الحصر مع التركيب الشرطي.

وعن معنى الشرط قال المبرد ت285هـ: "أن يقع الشيء لوقوع غيره"⁽²³⁾، أما عن حتمية تنفيذه، والعزم عليه، ووجوب إعماله؛ فيرى ابن فارس ت390هـ أن: "الشرط على ضربين: شرط واجب إعماله؛ كقول القائل: إن خرج زيدٌ خرجتُ، وفي كتاب الله جل ثناؤه: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً).

والشرط الآخر منكور إلا أنه غير معزوم عليه، ولا محتوم،؛ مثل قوله: (فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله)؛ فقوله: " إن ظنا" شرط لإطلاق المراجعة. فلو كان محتوماً مفروضاً لما جاز لهما أن يتراجعا إلا بعد الظن أن يقيما حدود الله؛ فالشرط ها هنا كالمجاز غير المعزوم. ومثله قوله جل ثناؤه (فذكر إن نفعت الذكرى)، لأن الأمر بالتذكير وافع في كل وقت، والتذكير واجب نفع أو لم ينفع؛ فقد يكون بعض الشروط مجازاً."⁽²⁴⁾.

وقد ظهر في الأمثال المنظومة السابقة استعمال " إذا" الشرطية متلوة بفعل الشرط" بصيغة الماضي، ويقول ابن هشام أن الوجه الثاني "من وجهي" إذا: أن

⁽²³⁾ (أبو العباس) محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، الطبعة الثانية، 1399هـ/ 1979م، ج2، ص46.

⁽²⁴⁾ (أبو الحسين) أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي ت390هـ، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها ومنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1414هـ/1993م، ص254.

تكون لغير مفاجأة؛ فالغالب أن تكون ظرفًا للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية...، ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ، ومضارعًا دون ذلك".⁽²⁵⁾

وترتبط "إذا" الجواب بالشرط، وتدل على وقت معلوم؛ فهي ظرف لما يستقبل من الزمان⁽²⁶⁾، ووقوع الماضي بعدها يقصد به المستقبل؛ " قالوا والماضي يفيد الاستقبال في الشرط"⁽²⁷⁾؛ كما ورد في قوله تعالى: (فإن قاتلوكم فاقتلوهم) البقرة 191، ونحو: "إن زرتني أكرمتك"؛ قال: والمقصود إن تترني"⁽²⁸⁾.

ويوضح د. فاضل السمرائي القصد من ذلك؛ فيقول: " وقد ذهب النحاة إلى أن القصد من مجيء الشرط ماضيًا، وإن كان معناه الاستقبال هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع، وهذا ما فسروا به التعبير عن الأحداث المستقبلية بأفعال ماضية في غير الشرط أيضًا، نحو قوله تعالى: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ)، وقوله تعالى: (وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدًا) الكهف 47، قالوا جيء بهذه الأفعال

²⁵ (أبو محمد) عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ/ 1999م، ج1، ص 108.

²⁶ (مازن الوعر (دكتور)، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، الطبعة الأولى 1999م، ص14 (بتصرف).

²⁷ (فاضل صالح السمرائي(دكتور)، معاني النحو، دار الفكر ، عمان، الأردن، الطلعة الأولى 1420هـ/ 2000م، ج4، ص55.

²⁸ (السابق نفسه، والصفحة نفسها.

على صيغة الماضي، وإن كانت مستقبلة الدلالة على أنها متيقنة الحصول، وأنها بمنزلة الفعل الماضي في التحقق"⁽²⁹⁾ .

وقالوا وقد يكون ذلك لأسباب أخرى؛ كالتفاؤل أو لإظهار الرغبة في وقوعه؛ نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام"⁽³⁰⁾.

ولاحظ د. مصطفى جواد أن الفعل إذا كثر عُبرَ عنه بالماضي، بخلاف ما لم يكثر؛ فقال "إن الفعل المعبر عنه بلفظ الشرط إذا كثر حدوثه استعمل الماضي، وإذا قلَّ حدوثه استعمل المضارع؛ فالماضي أولي بالكثير؛ لأنه كالحادث، والمضارع أولى بالقليل؛ لأنه لم يحدث؛ فهما متشابهان؛ تقول: من صبر ظفر، ومن جدَّ وجمَدَّ، ومن سار وصل، ومن يكذب منكم يعاقب، ومن يخالف منهم يُطرد"⁽³¹⁾.

ثم ذكر د. فاضل السمراي أنه "يكثر التعبير بالفعل الماضي عن الحكم الثابت القائم على المشاهدة والتجربة الماضية، وهو ما يكون في الحكم ونحوها؛ نحو: (من تهوّر نيم، ومن حذر سلم)، ونحو: (من صبر ظفر، ومن رام العلا سهر الليالي...) بخلاف ما لم يكن كذلك؛ نحو: (من يعمل يأكل)، فهذه قاعدة تضعها للمستقبل؛ فلا يحسن فيها: (من عمل أكل)"⁽³²⁾.

⁽²⁹⁾ السابق نفسه، ج4، ص56.

⁽³⁰⁾ السابق نفسه، والصفحة نفسها.

⁽³¹⁾ السابق، ج4، ص57، نقلاً عن د. مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق وقد ذكر د. مصطفى جواد في معرض التمثيل لمطالبته بوضع قواعد عامة للتيسير على طالبي العربية والكتاب الناشئين؛ فيما سماه "ميسرات العربية" فعدد بعض القواعد التي تسهم في ذلك، ومنها (النقطة السابعة) ما ذكره فيما يختص بفعل الشرط، وينظر: د. مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1955، ص41، وما بعدها (بتصرف).

⁽³²⁾ فاضل السمراي (دكتور)، معاني النحو، ج4، ص63.

مما سبق يتبين أن استعمال فعل الشرط ماضياً وإن كان يعني الاستقبال إنما لقصد التيقن من وقوعه، وذلك لكثرة حدوثه؛ فصار بمنزلة الحُكْم الثابت، وهو ما يناسب الحكم والأمثال.

يضاف إلى ذلك أن التعبير بـ " إذا " لمحقق الوقوع؛ يقول ابن يعيش عن المجازاة بإذا: إن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر؛ " كقولك إذا طلعت الشمس فأنتني، ولو قلت: " إن طلعت الشمس فأنتني " لم يحسن إلا في اليوم المغيم؛ فقولك إذا طلعت فيه اعتراف بأنها ستطلع لا محالة. وتقول: إذا أقام الله القيامة عذب الكفار، ولا يحسن "إن أقام الله القيامة"؛ لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه⁽³³⁾. ويمثل د. فاضل السمراي لاستعمال " إذا " للمقطوع بحصوله بقوله تعالى: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت) البقرة 180؛ فإن كل واحد منا سيحضره الموت، وكقوله تعالى: (فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه) آل عمران 25. وتكون - أيضاً - للكثير الوقوع؛ كقوله تعالى: (إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) البقرة 282، وقوله تعالى: (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) الأعراف 204.⁽³⁴⁾

ووقع جواب الشرط في الحُكْم السابقة ماضياً (صيغة أو بضميمة " لم + مضارع") في خمسة مواضع: ثلاثة منها بصيغة الماضي؛ وهي الأفعال: " تكشَّفتُ، أدنياه، جفَّ "، وموضعين باقتران المضارع بلم التي ت قلب ومنه إلى المضي؛ نحو: " لم تجد، ولم ينجُ".

⁽³³⁾ موفق الدين بن يعيش النحوي، ت643هـ، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج9، ص4(بتصرف).

⁽³⁴⁾ فاضل السمراي(دكتور)، معاني النحو، ج4، ص71، 72 (بتصرف).

كما جاء الجواب أمراً في ثلاثة مواضع؛ نحو قوله: " فانتد، فاعجل، فاعتمها"، وورد مضارعاً مسبقاً بالظرف في قول أحدهم في جواب الشرط: " فنحوه تتجه"، وفي موضع آخر جملة اسمية منسوخة بإنّ؛ وهي قوله: "فإنك عارٍ".

ويلاحظ مما سبق وقوع جواب الشرط فعلاً ماضياً للدلالة على التحقق والتأكيد، والفعل الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك والريبة؛ حيث إن الأمر إنشاء لا يقبل التصديق أو التكذيب كالخبر، ولما كان الجواب جملة خبرية جاء جملة اسمية مؤكدة بـ "إنّ"، أو كالجمله الاسمية بدليل ربطه بالفاء في قوله: " فنحوه تتجه" ؛ وكأنه قدّم الظرف المتعلق بالفعل للتأكيد عليه وأخّر الفعل للسبب نفسه.

ويتبين من ذلك أن ناظم الحكمة الدينية أراد أن يدفع الشك عن ذهن المتلقي بالنتيجة الحتمية للشرط الذي جعله محققاً مقطوعاً بحصوله؛ فصاغ مثله أو حكمته بتركيب شرطي ذي أداة شرطية ظرفية للاستقبال لمحقق الوقوع، ثم صاغ بعدها فعلاً ماضياً للتأكيد والتحقق وللقطع بالحدوث، ثم أتى بجواب فيه التأكيد والحتمية فصاغه ماضياً، أو أمراً (إنشاء) غير قابل للتكذيب، أو جملة اسمية فأكدتها بإنّ، ولما أراد فعل الجواب مضارعاً لم يتركه لاحتمال الشك أو التوقع؛ فأخّره، وقدم الظرف عليه تأكيداً للمعنى، وربط جوابه بالفاء .

وبناء عليه؛ فإن تخير ناظم الحكمة التركيب الشرطي بـ "إذا" كان هادفاً دفع الشك عن معنى مثله أو حكمته، ذلك للتأكيد وتحتيم النتائج؛ حيث إنها خلاصة خبرة بما لا يدع مجالاً للشك في صحتها.

ومن الشرط ما وردت أداته " مَنْ " ؛ وهو على النحو الآتي⁽³⁵⁾:

قول بشار بن برد:

1- وَمَنْ يَأْمَنْ الدُّنْيَا يَكُنْ مِثْلَ قَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ حَائِثُهُ فُرُوجُ الْأَصَابِعِ

وقول المتنبي:

2- وَمَنْ صَحِبَ الدُّنْيَا تَقَلَّبَتْ عَلَى عَيْنِهِ حَتَّى يَرَى صِدْقَهَا كِذْبًا

وقول آخر:

3- مَنْ يَرْتَشِفُ صَفْوَ الزَّمَا نِ يَعْصُ يَوْمًا بِالْكَرِّ

وقول الحطّيبية:

4- مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَعْدَمُ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ

وقول زهير بن أبي سلمى:

5- وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنْلَنَّهُ وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

وقول ابن دريد:

6- مَنْ لَمْ يَعْظُهُ الدَّهْرُ لَمْ يَنْفَعُهُ مَا رَاحَ بِهِ الْوَاعِظُ يَوْمًا أَوْ غَدًا

وقوله أيضًا:

7- مَنْ لَمْ تُعْذِهِ عِبْرًا أَيَّامُهُ كَانَ الْعَمَى أَوْلَى بِهِ مِنَ الْهُدَى

جعل ناظمو الأمثال في " الزهديات " " مَنْ " الشرطية بعد " إذا " فيما ورد في أمثالهم

وحكمهم ذات التركيب الشرطي؛ حيث وردت في سبعة مواضع في الزهديات أو الحكم

الدينية. وقد نقل د. مازن الوعر عن سيبويه أن استعمال الأسماء التي بمنزلة الاسم

⁽³⁵⁾ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، الأمثال والحكم، صححه وعلق عليه د. فيروز حريرجي، تقديم د. شاکر

الفحam، ص27-34.

الموصول "الذي" في الشرط؛ نحو: "مَنْ"، يعد من مسوغات تعلق الجواب بالجزاء؛ لذلك فإن الجملة التي تأتي بعد الصلة هي جملة مندمجة بما قبلها؛ ومثال ذلك: آتي مَنْ يأتيني، وإذا لم يكن جواب الجزاء مندمجاً بالجزاء عن طريق الصلة في بعض الأسماء (نحو: مهما، حيثما، أين، متى)، فهو مندمج عن طريق روابط أخرى.⁽³⁶⁾

وفي تقديم سيويه "مَنْ" مما يسوغ التعلق والاندماج بين جزأي الشرط؛ معللاً بأنها كالصلة بمعنى الذي، والصلة والموصول مندمجان؛ فلا ينفصلان أبداً تنويه عن قوة دمج الجملتين بواسطتها؛ وهو ما يقصده ناظم الحكمة من قوة اندماج جزئي التركيب، وربطهما ربطاً قوياً.

يضاف إلى ذلك أن الحكمة أو المثل بما يحمله من خلاصة التجربة والخبرة، موجه إلى سامع عاقل أو مخاطب عاقل؛ فيعظ بها المُسْتَقْبِلُ العاقل فلا بد أن يخاطبه بـ"مَنْ".

وقد أورد د.حمدي البهوي في دراسته "الخصائص البلاغية للقيّد بـ"مَنْ" الشرطية في الصحيحين" رأياً قائلاً إن البلاغيين قد اهتموا بأدوات الشرط "إن، وإذا، ولو"؛ فتناولوا أسرار القيد بها، وعضوا الطرف عن غيرها من الأدوات؛ فالقيّد بـ"مَنْ" الشرطية لم ينل من الدراسة ما يستحق؛ رغم أنه وجدها تمثل الغلبة على أدوات الشرط الأخرى

⁽³⁶⁾ مازن الوعر (دكتور)، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، ص17، 16 (بتصرف).

في الحديث النبوي الشريف؛ فيقول: "ولا شك أن غلبة استعمال القيد بـ "مَنْ" الشرطية على غيرها من أدوات الشرط له أبعاد دلالية، ووراءه أسرار ومذاقات تدرك..."⁽³⁷⁾.
 كما رأى- من خلال دراسته- في القيد بـ"من" الشرطية مزايا دلالية وبلاغية؛ فمن مزاياها الدلالية أنها ترد في مقامي الترغيب والترهيب؛ معللاً بأن النفس الإنسانية يحركها الثواب والعقاب وهما متحققان في القيد بها. كما أن القيد بها مؤثر في السامع لما فيها من الإبهام والتعميم. يضاف إلى ما سبق مزايا بلاغية؛ ففي القيد بها تشويهاً " للنفس الإنسانية، وإثارة لها... لتلقي الجواب الذي ما إن يساق إليها حتى يسري في مطاوبها ويستقر في لفائفها وهذا بلا شك أدعى للبلاغة وغاياتها؛ فالشرط يجعل السامع يعرُج بخياله محلّقاً هنا وهناك توقُّعاً وطلباً للجواب، فإذا ما أتى المقيد بعد محاولة طلبه كان كالرّي بعد الظمأ؛ إذ الشيء كلما طال انتظاره كان أشدَّ تأثيراً في النفس وإقناعاً للعقل وإمتاعاً للوجدان".⁽³⁸⁾

وأواقفه الرأي فيما ذكر؛ وأضيف إلى مواضع ورود القيد بـ "مَنْ" - التي نكرها- موضعاً ثالثاً؛ وهو موضع الوعظ؛ وأراه قائماً على الترغيب والترهيب حقاً، بل جاء الشرط بها في الوعظ ترهيباً أكثر منه ترغيباً؛ فالحكم المذكورة آنفاً من (1-7) كانت الدلالة فيها على الترهيب إلا المثل الرابع الذي ورد عن الحطيئة جاء وعظاً ترغيبياً في فعل الخير وأنه لا يضيع.

⁽³⁷⁾ حمدي علي أبو المحاسن البهوي (دكتور)، الخصائص البلاغية للقيد بـ "مَنْ" الشرطية في الصحيحين، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد (37) 2018م، ص554.

⁽³⁸⁾ السابق نفسه، ص587.

كما أوافقه -أيضاً- في قوله بتأثيرها في السامع لتعميمها وإبهامها؛ فذلك التعميم والإبهام يجعل الوعظ المقيد بها صالحاً للجميع، غير مختص بفرد بعينه، ولا بفئة دون أخرى.

ورد فعل الشرط بعد "مَنْ" الشرطية ماضياً (صيغة، وبضميمة) في أربعة مواضع؛ هي: (2، 5، 6، 7) في الأمثال السابقة؛ كآلاتي: "صَحِبَ، هَابَ، لم يَعِظْهُ، لم تُفِئْهُ"، وجاء فعل الجواب ماضياً -أيضاً- إلا في موضع واحد جاء فيه مضارعاً: "تَقَلَّبْتُ، ينلنه، لم ينفعه، كان العمى أولى به".

وورد فعل الشرط مضارعاً في ثلاثة مواضع؛ هي: (1، 3، 4)؛ كآلاتي: "يَأْمَنُ، يرتشف، يُفَعَلُ"، وحينئذٍ ورد فعل الجواب مضارعاً أيضاً.

والملاحظ من دلالات سياقات الأمثال السابقة أن الواعظ أو صاحب الحكمة إن أراد القطع بوقوع معنى الفعل وتحققه عبَّرَ عنه بالماضي، ثم جاء له بنتيجة محققة أيضاً ماضية الفعل، وإن ترك السامع للمحاولة عبَّرَ عنها بالمضارع، ثم لحقه (في جواب الشرط) بالنتيجة التخويفية مضارعة الفعل متبوعة بفعل ماض محقق الوقوع كما في المثل الأول؛ وكأنه يتركه مخيراً -أولاً- أن يفعل أو لا يفعل، ثم يكشف له -ترهيباً- كيف تكون نتيجة اختياره. منبهاً إياه أن الأمرين مرتبطين ارتباطاً قوياً؛ وهو ما يُستوحى من التركيب الشرطي المقيد بـ "مَنْ" الشرطية التي تربط الشرط بالجواب كما ترتبط الصلة بالموصول، كما ورد عن سيبويه أنفاً.

وورد الشرط مرة واحدة بـ "إِنْ" في المثل الآتي:

وَالْخَيْرُ أَبْقَى وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بِهِ وَالشَّرُّ أَخْبَثُ مَا أَوْعَيْتَ مِنْ زَادٍ

والنحاة على أن "الأصل في (إن) أن تستعمل للمشكوك فيه" (39)؛ حيث ورد في المقتضب: "ألا ترى أنك إذا قلت: (إن تأتني آتك)؛ فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟" (40).

وذكر د. مازن الوعر أن ابن القيم نظر إلى الروابط الشرطية من منظور فلسفة المعنى؛ فرأى "أن الرابطة الشرطية (إن) لا يعلق عليها إلا محتمل الوجود والعدم؛ كأن تقول: إن تأتني أكرمك، ولا يعلق عليها محقق الوقوع" (41).

ثانياً: تركيب (الحصر)، أو الجمل المؤكدة بإنما، أو بالنفي والاستثناء:

وقد ورد في ثمانية أمثال منظومة؛ منها مثل جُمِعَ فيه بين الحصر والشرط بنسبة 20.5% تقريباً؛ على النحو التالي(42):

- 1- أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا غَضَارَةٌ أَيْكَةٍ إِذَا اخْضَرَ مِنْهَا جَانِبٌ جَفَّ جَانِبٌ
- 2- وَإِنَّمَا الْمَرْءُ حَدِيثٌ بَعْدَهُ فَكُنْ حَدِيثًا حَسَنًا لِمَنْ وَعَى
- 3- أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا عَلَى الْمَرْءِ فِتْنَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَقْبَلْتَ أَمْ تَوَلَّيْتَ
- 4- مَا يُحْرِزُ الْمَرْءُ مِنْ أَطْرَافِهَا طَرْفًا إِلَّا وَفَاجَأَهُ النُّقْصَانُ مِنْ طَرْفٍ
- 5- وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعةٌ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ
- 6- وَمَا النَّاسُ إِلَّا خَائِضُو عَمْرَةِ الرَّدىِ فَطَافٍ عَلَى ظَهْرِ التُّرَابِ وَرَاسِبٌ
- 7- لَعَمْرُكَ مَا الْأَيَّامُ إِلَّا مَعَارَةٌ فَمَا اسْطَغَتْ مِنْ مَعْرُوفِهَا فَتَزَوَّدْ

(39) فاضل السمراي (دكتور)، معاني النحو ، ج4، ص72.

(40) (أبو العباس) محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م، ج2، ص55.

(41) مازن الوعر (دكتور)، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، ص29.

(42) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، الأمثال والحكم، صححه وعلق عليه د. فيروز حريجي، تقديم د. شاكر الفحام، ص27-34.

ورد في معنى حصر: " حَصَرَهُ يَحْصُرُهُ حَصْرًا فَهُوَ مُحْصَرٌ وَحَصِيرٌ، وَأَحْصَرَهُ كِلَاهِمَا حَبَسَهُ عَنِ السَّفَرِ، وَأَحْصَرَهُ الْمَرَضُ مَنَعَهُ مِنَ السَّفَرِ أَوْ مِنْ حَاجَةِ يَرِيدِهَا"⁽⁴³⁾، والحصر يقال له القصر، وهو " تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال أيضًا إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه"⁽⁴⁴⁾. والحصر في أبواب النحو يوجب تأخير المحصور لعله يقتضيها المعنى، فإن كان في باب الابتداء وحصر المبتدأ أُخِّرَ، وقُدِّم الخبر عليه. وإن حصر الخبر وجب مجيؤه بعد المبتدأ. وإن كان الحصر في الجملة الفعلية وجب تأخير المحصور فإن كان هو الفاعل أُخِّرَ، وقُدِّمَ المفعول به عليه، وإن حصر المفعول به التزم ترتيب الجملة دون تقديم وتأخير؛ فالفاعل بعد فعله، ثم المفعول به.

نكر د. زين الخويسكي أن القصر -لغة- هو " الحبس؛ ومنه قوله تعالى: (حور مقصورات في الخيام)⁽⁴⁵⁾؛ أي محبوسات فيها، ومقصورات على أزواجهن لا ينظرن إلى رجال غيرهم..، وعند البلاغيين: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. ولا بد في القصر من طرفين مقصور ومقصور عليه"⁽⁴⁶⁾. ورد الحصر في الأمثال السابقة بـ "إنما" ثلاث مرات، وبالنفي والاستثناء أربع مرات.

⁽⁴³⁾ ابن منظور، لسان العرب، مادة حصر.

⁽⁴⁴⁾ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ج3، ص127.

⁽⁴⁵⁾ سورة الرحمن، الآية 72.

⁽⁴⁶⁾ زين كامل الخويسكي (دكتور)، الجملة الفعلية استقهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986م، ص88.

يقول عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): "ليس كل كلام يصلح فيه " ما " و
 "إلا " يصلح فيه " إنما " ؛ ألا ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى: (وما من إله
 إلا الله) آل عمران62، ولا في نحو قولنا: " ما أحد إلا وهو يقول ذلك "؛ إذ لو قلت: "
 إنما من إله الله" و " إنما أحد وهو يقول ذلك"، قلت ما لا يكون له معنى"⁽⁴⁷⁾.

ورأى أن " إنما" تجيء لخبر لا يجله المخاطب ؛ ورد في دلائل الإعجاز:
 "اعلم أن موضوع " إنما" على أن تجيء لخبر لا يجله المخاطب ولا يدفع صحته،
 أو لما يُنزل هذه المنزلة؛ تفسير ذلك أنك تقول للرجل: " إنما هو أخوك" و "إنما هو
 صاحبك القديم"، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقربه، إلا
 أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق للأخ وحرمة الصاحب"⁽⁴⁸⁾.

" ومثل ذلك قوله تعالى: (إنما يستجيب الذين يسمعون)⁽⁴⁹⁾، وقوله عز وجل: (إنما
 تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب)⁽⁵⁰⁾، وقوله تعالى: (إنما أنت منذر من
 يخشاها)⁽⁵¹⁾، كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم"⁽⁵²⁾.

كما أنها " تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره؛ فإذا
 قلت:إنما جاءني زيدٌ؛" عُقل منع أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره"⁽⁵³⁾.

⁽⁴⁷⁾ (أبو بكر) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه : محمود شاكر، مكتبة
 الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000م، ص329.

⁽⁴⁸⁾ (السابق نفسه، ص330.

⁽⁴⁹⁾ سورة الأنعام، الآية 36.

⁽⁵⁰⁾ سورة يس، الآية 11.

⁽⁵¹⁾ سورة النازعات، الآية 45.

⁽⁵²⁾ (عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص330.

⁽⁵³⁾ (السابق نفسه، ص335.

وقد تصدرت " إنما " الحكم الثلاثة الأولى المذكورة سالفًا؛ ودارت معانيها كلها في نطاق ما يعلمه المرء ويدركه جيدًا؛ من أن الدنيا - في الحكمة الأولى - ليست دائمة على حال واحد وإنما تطيب للمرء أحيانًا وتقسو عليه أحيانًا أخرى؛ كالشجرة تخضر بعض أوراقها، وتجف أوراق أخرى؛ وهو أمر مشاهد سواء في صورة الشجرة، أم في الحياة التي يحيها كل منا؛ فهو للتذكير بأمر معلوم، وللتنبية إلى عدم الانخداع بالدنيا. ومن أن المرء - في الحكمة الثانية - لا يبقى بعد وفاته إلا أعماله فإما يذكره الناس بالخير ويسألون الله له الرحمة والمغفرة، وإما يذكرونه بما قدم إليهم من سوء؛ وهو أمر أيضًا معلوم مدرك؛ هدف إلى التذكير والتنبية. وفي الحكمة الثالثة الأمر كذلك أيضًا جاء للتذكير بعدم الافتتان بالدنيا والتنبية إلى ذلك.

أما استعمال النفي والاستثناء؛ فقد ورد في الحكم من (4 إلى 7)؛ أي في أربعة مواضع؛ بـ " ما و إلا ". ويرى الجرجاني أن هذا الاستعمال يكون للأمر الذي ينكره المخاطب ويشك فيه؛ إذ يقول: " وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو " ما هذا إلا كذا "، و " إن هو إلا كذا "؛ فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه . فإذا قلت: " ما هو إلا مصيب " أو " ما هو إلا مخطئ "؛ قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت، وإذا رأيت شخصًا من بعيد، فقلت: ما هو إلا زيد، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد، وإنه إنسان آخر، ويجد في الإنكار أن يكون زيدًا... ، فلا تقول للرجل ترققه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التحابب " ما هو إلا أخوك"، وكذلك لا يصلح في " إنما أنت والدٌ ": " ما أنت إلا والدٌ " (54). " وجملة

(54) السابق نفسه، ص332.

الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يُشكُّ فيه قد جاء بالنفي؛ فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه" (55).

يُلاحظ أن أصحاب الحكم (من 4 إلى 7) المذكورة فيما سبق؛ يخاطبون المغتر بالدنيا؛ إذ إنه قد يرى عطاء الدنيا وافراً، فيظن أن ما أوتي لن ينقص، ولن يفنى منه شيء أبداً، كصاحب الجنين الذي أتاه الله فضلاً عظيماً من الثراء والرهط، فافتتن بها، فأنكر فناء ما أوتي، ثم أنكر قيام القيامة، واعتقد أن حسن حاله في الدنيا سيكون له بالمثل في الآخرة؛ وهو ما ورد في سورة الكهف الآيات من (32 إلى 36)، ويبدو جلياً تأثر أصحاب تلك الحكم بما ورد في هذا المثل القرآني من إنكار المغتر بالدنيا، أو جهله بعاقبة ذلك الاغترار؛ فبنى حكمته على ذلك الأساس من احتمال الإنكار، فحصر بالإلا بعد النفي لدفع ذلك والتأكيد على النتيجة المحصورة الواقعة بعد "إلا".

ويرى السيوطي (ت911هـ) في استعمال الحصر بالنفي والاستثناء "أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم، وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب؛ نحو (وما محمد إلا رسول) (56)، فإنه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه نزل استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته؛ لأن كل رسول فلا بد من موته؛ فمن استبعد موته، فكأنه استبعد رسالته" (57). وذكر د. حسن طبل أن البلاغيين قد رأوا أن القصر بالنفي والاستثناء قد يخرج عن الأصل؛ فيفيدان القصر في الأمور التي لا ينكرها المخاطب، ولكنها تنزل منزلة الأمور المجهولة، أو غير المسلم بها لاعتبار خاص بالمخاطب. كما أنهم يرون أن

(55) السابق نفسه، ص334.

(56) سورة آل عمران، الآية 144.

(57) جلال الدين السيوطي، الإيقان في علوم القرآن، ج3، ص128.

"إنما" قد تخرج عن أصلها-أيضا- فتستخدم في الأمور التي ينكرها السامع ولا يسلم بها تنزيلاً لها منزلة الأمور المسلم بها⁽⁵⁸⁾، ويقول: " ليس القصر في ذاته- فيما نرى- معنى بلاغياً فنياً ، بل هو معنى وظيفي نحوي؛ فالقصر هو التوكيد، أو بعبارة أدق: درجة عليا من درجات التوكيد،...، فالقصر هو مبالغة في تأكيد المعنى تفيدها - وظيفياً تلك الأدوات والطرق".⁽⁵⁹⁾

وأرى خُطة أصحاب الحكم والأمثال ناجحة في بناء الحكمة؛ حيث بدأ التركيب بالحصص بـ "إنما أو بـ"ما وإلا"، ثم وُلِيَ بالوعظ المباشر؛ بالأمر تارة؛ في قول أحدهم: " فَكُنْ حَدِيثًا حَسَنًا لِمَنْ وَعَى"، وقول الآخر: " فما اسطَعْتَ مِنْ مَعْرُوفِهَا فَتَرَوِّدِ"، وبالشرط محقق الحدوث بـ "إذا" الشرطية تارة أخرى؛ في قول الآخر: " إذا اخْضَرَ مِنْهَا جَانِبٌ جَفَّ جَانِبٌ"، وبالتأكيد القاطع بنفي الجنس؛ في قول الآخر: " ولا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ"، أو يسبق القصرَ قسمٌ لدفع الإنكار دفعًا باتًا؛ في قول الآخر: " لَعَمْرُكَ مَا الْأَيَّامُ إِلَّا مُعَارَةٌ".

فينبه السامع بالتوكيد بإنما وينكره، أو يدفع إنكاره أو جهله بالتأكيد على الحكم بالنفي والاستثناء، ثم يسوق له وعظاً مباشراً واضحاً جلياً غير خاضع للريبة أو الرفض.

⁽⁵⁸⁾ (حسن طبل (دكتور)، علم المعاني،، مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الثانية، 1425هـ/2004م، ص 177، 176 (بتصرف).

⁽⁵⁹⁾ (السابق نفسه، ص178.

ثالثاً: الجمل المركبة (الفعلية أو الاسمية):

وقد وردت في ستة عشر مثلاً منظوماً؛ بنسبة 41%، والأمثال التي وردت على

هذه القوالب التركيبية؛ على النحو التالي:

- 1- تَقَانَى الرَّجَالُ عَلَى حُبِّهَا وَمَا يَحْصِلُونَ عَلَى طَائِلِ
- 2- وَلَمْ أَرْ شَيْئاً مِثْلَ دَائِرَةِ الْمُنَى تُوسِّعُهَا الْأَمَالُ وَالْعُمْرُ ضَيْقُ
- 3- تَمُدُّ الْمُنَى لِلْمَرِّ أَسْبَابَ عُمُرِهِ وَسَهْمُ الرَّدَى مِنْ لَحْظِ عَيْنَيْهِ أَسْرَعُ
- 4- يَسْعَى الْفَتَى فِي صَلَاحِ الْعَيْشِ مُجْتَهِداً وَالذَّهْرُ مَا عَاشَ فِي إِفَادَةِ سَاعِ
- 5- تَرْجُو غَدًا وَعَدَّ كحَامِلَةٍ فِي الْحَيِّ لَا يَدْرُونَ مَا تَلِدُ
- 6- يُعْزُّ الْفَتَى مَرَّ اللَّيَالِي سَلِيمَةً وَهُنَّ بِهِ عَمَّا قَلِيلٍ عَوَاثِرُ
- 7- وَسَالَمْتُكَ اللَّيَالِي فَاعْتَرَّتْ بِهَا وَعِنْدَ صَفْوِ اللَّيَالِي يَحْدُثُ الْكَدْرُ
- 8- وَلَمْ تَزَلِ الْأَمَانِي وَهِيَ بِيضٌ تُكَذِّبُهَا الْمَنَائِي وَهِيَ سُودُ
- 9- فِي هَدَنَةِ الدَّهْرِ مُغْنٍ عَنِ وَقَائِعِهِ وَالْعُمْرُ أَقْدَحُ مِبْرَاةٍ مِنَ الْوَصَبِ
- 10- يَمُرُّ بِي الْهَلَالُ لِهَدْمِ عُمْرِي وَأَفْرَحُ كَلَّمَا طَلَعَ الْهَلَالُ
- 11- وَالْحَمْدُ حَيْرٌ مَا اتَّخَذَتْ جُنَّةً وَأَنْفَسُ الْأَذْحَارِ مِنْ بَعْدِ التَّقَى
- 12- وَحَدَرْتُ مِنْ أَمْرِ فَمَرَّ بِجَانِبِي لَمْ يُنْكِنِي وَلَقِيْتُ مَا لَمْ أَحْدَرُ
- 13- وَالنَّاسُ لِلْمَوْتِ خَلَى يَلْسُهُمْ وَقَلَّمَا يَبْقَى عَلَى اللَّسِّ الْخَلَى⁶⁰
- 14- نُسِرُّ بِمَا يَقْنَى وَنَفْرَحُ بِالْمُنَى كَمَا سُرَّ بِاللذَاتِ حَالِمُ
- 15- وَلَيْسَ لِمَقْدُورٍ مِنَ الْأَمْرِ مَدْفَعٌ وَلَا فِي الَّذِي لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ مَطْمَعُ

⁶⁰ ("خلى: الرطب من النبات؛ واحده خلة،. اللس: نفق الدواب الحشيش بأسنانها. ومعنى البيت: إن المنية تأكل الناس جميعاً؛ لأنهم كالنبات للموت ولا يبقى أحد سالماً من الموت"، من تعليق د. فيروز حريجي) نقلاً عن ديوان ابن دريد، شرح مقصورة ابن دريد، هامش كتاب الأمثال والحكم لأبي بكر الرازي، ص33.

16- وللفتى من ماله ما قَدَّمَتْ يداهُ قبلَ موتِهِ لا ما أَقْتَنَى

قسم ابن هشام الجملة إلى كبرى وصغرى؛ فالكبرى " هي الاسمىة التي خبرها جملة؛ نحو: " زيدُ قام أبوه" ، و" زيد أبوه قائم"، والصغرى هي المبنية على المبتدأ؛ كالجملة المخبر بها في المثالين" (61).

وتنقسم الجملة الكبرى " إلى قسمين آخرين هما جملة كبرى ذات وجهين، وهي الجملة التي يكون صدرها اسما وعجزها فعلا؛ نحو: " زيد يقوم أبوه، وجملة ذات وجه واحد؛ وهي الجملة التي يكون صدرها وعجزها اسمين، نحو: " محمد أبوه قائم" (62).
ذكر د. محمد عبادة: "والجملة يراد بها عند النحويين ماتضمن الإسناد الأصلي، سواء أكانت الجملة مقصودة لذاتها أم لا؛ كالجملة التي تكون خبراً لمبتدأ، وجملة الصفة، وجملة الحال، وصلة الموصول" (63).

ويرى د. حماسة أنه " قد يكون من المفيد أن يستخدم في تحليل الكلام - بالمعنى اللغوي المعاصر - مصطلح "الجملة البسيطة"؛ وهي (الفعل + الفاعل) و(المبتدأ+الخبر)؛ إذا لم تكن هناك جملة أخرى قائمة بوظيفة ما فيها، وهي التي سماها النحاة "الجملة الصغرى"، ومصطلح "الجملة المركبة"؛ وهي التي تدخل في

(61) ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص437.

(62) محمد سمير نجيب اللبدي (دكتور)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة- دار الفرقان، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ/ 1985م، ص53.

(63) محمد إبراهيم عبادة (دكتور)، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى 1432هـ/ 2011م، ص 82.

عناصرها جملة أخرى تقوم بوظيفة ما في بنائها، وهي التي سماها النحويون الجملة الكبرى⁽⁶⁴⁾.

ويلاحظ في تركيب الحكم السابقة ما يلي:

• استعمال الجمل المركبة متعددة الإسناد؛ إذ ترد الجملة البسيطة، ثم تزداد علاقات الإسناد بجملة حال واحدة، أو بأكثر من جملة حال، أو تتبع الجملة بجملة معطوفة، ثم تزداد علاقات الإسناد بجملة حال.

• البدء بجملة فعلية في عشرة مواضع؛ ستة منها بفعل مضارع مثبت، وثلاثة بفعل ماض، ومرة واحدة بفعل مضارع منف بلم، ثم تعقبها جملة حال واحدة أو أكثر، وتربط واو الحال جملة حال منها.

• وتبدأ بعض الحكم بجملة اسمية في أربعة مواضع، أو بجملة منسوخة بفعل ناسخ (في موضعين).

• بعد واو الحال كانت الجمل الاسمية هي الغالب في جمل الحال؛ حيث وردت هكذا في تسعة مواضع، ووردت الحال جملاً فعلية في ستة مواضع؛ يتصدرها مضارع مثبت ثلاث مرات، أو مضارع منف، أو ظرف متعلق بالفعل المضارع، أو مضارع مسبوق بقلم (مرة واحدة لكل).

وبيان ذلك ما يأتي:

(جمل فعلية مثبتة (فعلها مضارع) بسيطة أو مركبة + جملة حال واحدة أو أكثر)

تمد المنى للمرء لأسباب عمره وسهم الردى من لحظ عينيه أسرع

يسعى الفتى في صلاح العيش مجتهدا والدهر ما عاش في إفادة ساع

⁽⁶⁴⁾ محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور)، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م، ص32.

يغر الفتى مر الليلي سليمة	وهن به عما قليل عواثر
يمر بي الهلال لهدم عمري	وأفرح كلما طلع الهلال
ترجو غداً وغدًا كحاملة	في الحي لا يدرون ما تلد
نسر بما يفنى ونفرح بالمنى	كما سر بالذات حالمٌ
(جملة فعلية مثبتة (فعلها ماض) بسيطة أو مركبة + واو الحال + جملة الحال)	
تفانى الرجال على حبها	وما يحصلون على طائل
وسالمتك الليلي فاغتررت بها	وعند صفو الليلي يحدث الكدر
وحذرت من أمر فمر بجانبني	لم ينكني ولقيت ما لم أحذر
(جملة فعلية منفية + جملة حال 1 + واو الحال + جملة الحال 2)	
ولم أر شيئاً مثل دائرة المنى	توسعها الآمال والعمر ضيق
(جملة اسمية بسيطة أو مركبة + جملة حال أو جملة معطوفة)	
في هدنة الدهر مُغْنٍ عن وقائعه	والعمر أقدر مبرة من الوصب
والحمد خير ما اتخذت جنة	وأنفس الأذخار من بعد التقى
والناس للموت خلى يلسهم	وقلما يبقى على اللس الخلي
وللفتى من ماله ما قدمت	يداه قبل موته لا ما اقتنى
(جملة اسمية منسوخة بفعل ناسخ + جملة حال أو جملة معطوفة)	
ولم تزل الأمانى وهي بيض	تكذبها المنايا وهي سود
وليس لمقدور من الأمر مدفع	ولا في الذي لم يقضه الله مطمع
والفعل عند البصريين ماض، ومضارع (للحال والاستقبال)، وأمر، وقسمه	

الكوفيون إلى ماض ومستقبل ودائم⁽⁶⁵⁾، فدل المضارع على الديمومة، وذكر د. خالد الأكوغ أن الفعل الماضي يدل على تحقق الأمر، والفعل المضارع يدل على استمراره، وديمومته وتكرار صفته وتجدد حدوثه، وفعل الأمر يدل على الطلب في المستقبل، هذه دلالات الأفعال في أصل وضعها ، وعندما تُستخدم في غير زمنها تلقي بظلال دلالتها الأصلية على الزمن الآخر المستعملة فيه⁽⁶⁶⁾ .

كما عدّ د. إبراهيم السامرائي أن بناء " يفعل " يأتي " للإعراب عن حدث من قبيل الحقائق الثابتة؛ نحو: تشرق الشمس، ويضيء البدر، وكل حي يموت"⁽⁶⁷⁾.

أما ما بدأ من الحكم بالفعل الماضي؛ فقد درس د. محمد الوزير الزمن في ضوء السياق اللغوي، ورأى أن من دلالات الفعل الماضي: الدلالة على الزمن الماضي الدائم؛ وذكر أن ذلك يرد في سياق الحديث عن صفات الله تعالى، وفي سياق الأمثال؛ حيث تدل صيغة الماضي على " وقوع حدث في نقطة زمنية معينة من الماضي، وهي المناسبة التي قيل فيها المثل أول مرة، ولا يزال وقوعه مستمراً كلما أتت مناسبة مشابهة للأولى"⁽⁶⁸⁾.

ومن ثم يرجع البحث سبب بدء الحكم الدينية بالجملة الفعلية في عشرة مواضع؛ (ستة منها كانت جملا فعلية بفعل مضارع مثبت، وثلاثة كانت جملا فعلية بفعل

⁽⁶⁵⁾ إبراهيم السامرائي(دكتور)، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، 1386هـ/ 1966م، ص23(بتصرف).

⁽⁶⁶⁾ خالد أحمد اسماعيل الأكوغ(دكتور)، تداخل أزمنة الفعل، مجلة جامعة الطائف- العلوم الإنسانية (اللغة العربية وآدابها) ، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر، 1436هـ/ 2015م، ص249.

⁽⁶⁷⁾ إبراهيم السامرائي(دكتور)، الفعل زمانه وأبنيته، ص33.

⁽⁶⁸⁾ محمد رجب الوزير(دكتور)، السياق اللغوي ودراسة الزمن في اللغة العربية، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد السادس، العدد الأول 2003م ، ص45.

ماض+ وجملة واحدة منفية بلم) ؛ إلى أنه لما كان الفعل يفيد الحركة، والمضارع منه يفيد التجدد والاستمرار، والاستمرار موحٍ بالبقاء والدوام، ويمثل التجربة، والحكمة تبنى على التجربة، والتجربة بدورها تتحقق بالحركة المقرونة بالتردد والاستمرار، والماضي منه كذلك في سياق الأمثال يدل على الدوام، فأثر أصحاب الأمثال استعمال تلك القوالب التركيبية الفعلية لحمل مضمون حكمهم. بيد أن من أراد منهم تأكيداً وتحقيقاً ودفعاً لبذور شك قد تقع في ذهن مستقبل الحكمة، أتى بصيغة الماضي. ومن أراد التأثير في المتلقي بتجدد المثل وتكراره وصلاحيته للعصور كلها، أتى بصيغة المضارع.

كما يرى أن استعمال الحكم الدينية مبدوءة بجمل اسمية في ثلاثة مواضع يعود إلى إثارة أصحابها التأكيد على ثبوت مضمون تلك الحكم والقطع بصدقها؛ إذ لا مجال للتفكر شكاً في صدقها أو مخالفتها للواقع؛ حيث يقول د. شوقي ضيف: في التعبير بالجملة الاسمية أننا إذا قلنا: "زيد مسافر"؛ "معنى ذلك أن سفره بدأ حدوثه في الماضي، وهو يسافر الآن، وسفره مستمر غير منقطع. ومن هنا كانت الحكم الخالدة المستمرة تصاغ دائماً في الجمل الاسمية"⁽⁶⁹⁾.

أما بدء الحكمة بفعل ناسخ دال على الاستمرار؛ فإنما كان للدلالة على دوام صلاحية الحكمة؛ فإنما هي إشارة من صاحب الحكمة إلى أن حكمته صالحة للعصور المعاشة كلها.

⁽⁶⁹⁾ شوقي ضيف (دكتور)، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، 2013م، ص253.

وردت الحال بعد واو الحال جملاً اسمية في تسع مواضع، وفي ستة أخرى كانت جملاً فعلية - كما ذكر آنفاً-.

أما واو الحال؛ فيقول المبرد عنها في قولنا: " مررت بزيد وعمرو في الدار " :
 " وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء ومعناها " إذ " (70)، " وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة؛ أي: وهند التي تضربه، فموضعها موضع الحال بمنزلة قولك: كلمت زيداً، وعمرو عنده...؛ فتقدير الواو: تقدير "إذ"، كما قال الله عز وجل: (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) (71)؛ أي: إذ طائفة في هذه الحال. (72).

وورد في المغني: "واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية؛ نحو: " جاء زيدٌ والشمس طالعة " ، وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ"إذ" ، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن " إذ " كذلك" (73).

ورأى المبرد أن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من " قد " ، فإن جاء كان على تقدير مبتدأ. (74)

وذهب صاحب المفصل إلى أن الحال إذا كانت جملة اسمية وجب ربطها بواو الحال، وخالفه ابن يعيش؛ حيث لم يشترط ذلك (75).

⁷⁰ () المبرد، المقتضب، ج4، ص125.

⁷¹ () آل عمران، 154.

⁷² () المبرد، المقتضب، ج3، ص263.

⁷³ () ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص414 و415.

⁷⁴ () السابق نفسه، ج2، ص66، 65 (بتصرف).

⁷⁵ () ابن يعيش ، شرح المفصل، ج2، ص66 (بتصرف) .

وأجاز ابن يعيش ربط جملة الحال بالواو وتركها إذا كانت جملة الحال مبدوءة بالفعل الماضي المقترن بـ "قد"، أو كانت مبدوءة بالمضارع المسبوق بنفي؛ معللاً أن "قد" تقرب الماضي من الحال وتلحقه بحكمه، ولأنه بدخول "قد" أشبه الجملة الاسمية من حيث إن الجزء الأول من الجملة ليس فعلاً، وكذلك المضارع المنفي جاز دخول الواو عليه وتركها لشبه الجملة حينئذ بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل.

فأجاز " جاء زيد قد علاه الشيب، وقد علاه الشيب"، وأورد قوله تعالى: (فاضرب لهم طريقاً في البحر يَبِينًا لا تخاف دَرْكًا ولا تخشى)⁽⁷⁶⁾؛ فقوله تعالى لا تخاف دَرْكًا ولا تخشى في موضع الحال؛ فأتى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع⁽⁷⁷⁾. ورد في دلائل الإعجاز أن المحدث عنه واجب التقديم بعد واو الحال مباشرة؛ إذ يقول الجرجاني: " فإذا استبطأت إنسانًا وقلت: أتانا والشمس قد طلعت، كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول: أتانا وقد طلعت الشمس. وأيضًا قولك: أتى والشمس لم تطلع، كان أقوى في وصفك له بالعجلة والمجيء قبل الوقت الذي ظن أنه يجيء فيه من أن تقول: أتى ولم تطلع الشمس بعد. هذا، وهو كلام لا يكاد يجيء إلا نأبيًا وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبني الفعل عليه...، فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال مضارعًا لم يصلح إلا مبنياً على اسم؛ كقولك: رأيته وهو يكتب، ودخلت عليه وهو يملي الحديث"⁽⁷⁸⁾.

⁽⁷⁶⁾ سورة طه، الآية 77.

⁽⁷⁷⁾ ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص67 (بتصرف).

⁽⁷⁸⁾ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص136.

ذكر د. فاضل السمراي أن من أغراض استعمال واو الحال أنها : " قد يؤتى بها للدلالة على أن الحال بعدها أمر ظاهر ومعلوم؛ نحو: (كيف تعطيني وأنا منك)، قال تعالى: (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم)⁽⁷⁹⁾؛ أي حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم تكن هذه حالكم الظاهرة؟ "⁽⁸⁰⁾، و" قد يؤتى بها للاهتمام؛ نحو: "عبر النهر ولم يحرك يده"، و"قفز خمسة أمتار وعلى ظهره حمل وبيده ثقل"، و"دخل على الأمير وبيده سيفه" "⁽⁸¹⁾.

وأرى أن صاحب الحكمة قد أراد ذلك - حقًا -؛ أعني أنه أراد أن يجعل ما بعد واو الحال أمرًا مقطوعًا به، مسلمًا به، لا يقبل الشك أو المراجعة، منبهاً المتلقي إليه وعظًا؛ ليهتم، فيتعظ.

فأما مجيء الحال جملة اسمية بعد واو الحال في غالب حيث وردت تسع مرات؛ فهو الكلام البليغ كما وصفه الجرجاني، وأما مجيء الحال جملة فعلية في ستة مواضع؛ ثلاثة مواضع ورد فعلها مضارع مثبت؛ فيقول د. مصطفى النحاس، إنه من خلال الأمثلة التي ضربها عبد القاهر " فلا تكاد تجيء جملة المضارع المثبتة حالاً بالواو بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو."⁽⁸²⁾.

يمر بي الهلال لهدم عمري	وأفرح كلما طلع الهلال
نسر بما يفنى ونفرح بالمنى	كما سر بالذات حالاً

⁽⁷⁹⁾ البقرة 214.

⁽⁸⁰⁾ فاضل السمراي (دكتور)، معاني النحو، ج2، ص306.

⁽⁸¹⁾ السابق نفسه، والصفحة نفسها.

⁽⁸²⁾ مصطفى النحاس (دكتور)، من قضايا اللغة، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت 1415هـ/ 1995م،

ص273.

وأراه استعمالاً نادراً فيما ورد من الحكم الدينية، وأرى أصحاب الحكمة استعملوه للعبارة بنقل المفارقة، ونقض المعنى السابق، وقد ضمنوه معنى السخرية دالاً على تجدد حدوث الفعل، وتكراره رغم العلم بمخرجات التجربة الواردة في المعنى السابق. أما مجيء الحال جملة فعلية بفعل مضارع منفي، " فقد لاحظ عبد القاهر أن أدوات النفي لها دور في التركيب بوصفها وحدة لغوية جديدة يمكن أن تحل محل الواو... "(83).

وبدأت جملة الحال في موضع واحد بـ " قلما"؛ حيث اتصل الفعل " قل " بـ " ما"، فخرجت عن مذهب الفعل، فلم تقتصر إلى فاعل، وهيئت ليذكر بعدها الفعل(84). وتقدم الظرف على الفعل في جملة الحال؛ فعقب واو الحال ، ويمكن تفسيره بما ورد عن الجرجاني من الشبه بالجملة الاسمية.

اتضح فيما سبق استعمال التركيب الشرطي في سبعة عشر مثلاً منظوماً؛ بنسبة 43.6% تقريباً، واستعمال الجمل (الفعلية و الاسمية) المركبة؛ في ستة عشر مثلاً منظوماً؛ بنسبة 41%، وورد تركيب الحصر، أو الجمل المؤكدة بإنما أو بالنفي والاستثناء في ثمانية أمثال منظومة؛ بنسبة 20.5% تقريباً(85).

(83) السابق نفسه، والصفحة نفسها.

(84) السابق نفسه، ص 236، 237 (بتصرف).

(85) نظراً للجمع بين الحصر والشرط في أحد الأمثال، فقد فاقت النسبة المئوية حداها الطبيعي 100%؛ حيث أحصي المثل مرة في استعمال التركيب الشرطي، ومرة أخرى في تركيب الحصر.

ومن ذلك يتبين إيثار أصحاب الحكم الدينية التركيب الشرطي بـ "إذا"، و"مَنْ"، والجمل الفعلية والاسمية المركبة والتي ظهرت جملة الحال مسبوقه بواو الحال في غالبها؛ نظراً لتفوق نسبتيهما على استعمال تركيب الحصر؛ ويرجع البحث ذلك إلى أمر قد يجمع بينهما؛ هو أن التركيب الشرطي (الشرط وجوابه) يدل بجزأيه على تجربة وعاقبة، والأمر نفسه في الجمل الفعلية والاسمية التي ركبت مع جمل الحال مربوطة بواو الحال شابته - أيضاً - حالة الشرط في ذكر التجربة وعاقبتها المحتومة؛ أعني تجزئة الحكمة إلى جزأين تجربة وعظة. ومن ثم مناسبتيهما للغرض من بث الحكمة ونقل الخبرة وعظاً .

حيث إن اختيار ناظم الحكمة التركيب الشرطي بـ "إذا" كان هادفاً دفع الشك عن معنى مثله أو حكمته، وهو ما يستفاد من دلالة "إذا" ذات الدلالة على الأمور المحققة المقطوع بوقوعها؛ وذلك للتأكيد وتحتميم النتائج؛ حيث إنها خلاصة خبرة بما لا يدع مجالاً للشك في صحتها.

واستعمال " مَنْ " كان في مواضع الوعظ؛ قائماً على الترغيب-أحياناً-، والترهيب - غالباً-، وجاء الشرط بها للتعميم والشمول؛ لتكون الحكمة صالحة لكل الناس . كما أن صوغ الحكمة في قالب الجمل المركبة مع جمل الحال يربط واو الحال، يجعلها ناقلة للتجربة في الجزء الأول منها، ثم للعاقبة في جملة الحال ما يقربها من حالة الشرط بجزأيه.

الخاتمة:

قامت هذه الدراسة التركيبية الدلالية على مادة تطبيقية موضوعها الحكم الدينية أو الزهديات في كتاب الأمثال والحكم لأبي بكر الرازي؛ تلك المادة التطبيقية التي وقعت في تسعة وثلاثين بيتاً منظوماً؛ لفحص قوالها التركيبية، ودلالاتها؛ بهدف الوقوف على ما خصه ناظمو الحكم والأمثال الدينية من التراكيب لبث الحكمة من خلالها، وما يميز تلك التراكيب لأداء ذلك الدور الدلالي المهم ما يجعله تركيباً سائراً على ألسنة الناس خالداً عبر الزمن، وقد كانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث كما يأتي:

1- صيغت الحكم الدينية في ثلاثة تراكيب فقط؛ هي: قالب التركيب الشرطي، وقالب تركيب الحصر، أو القصر، والجمل المركبة (الفعلية و الاسمية).

2- جاء استعمال التركيب الشرطي في سبعة عشر مثلاً منظوماً؛ بنسبة 43.6% تقريباً، واستعمال الجمل (الفعلية و الاسمية) المركبة؛ في ستة عشر مثلاً منظوماً؛ بنسبة 41%، وورد تركيب الحصر، أو الجمل المؤكدة بإنما أو بالنفي والاستثناء في ثمانية أمثال منظومة؛ بنسبة 20.5% تقريباً.

مما يبين إيثار أصحاب الحكم الدينية التركيب الشرطي بـ "إذا"، و"مَنْ"، والجمل الفعلية والاسمية المركبة والتي ظهرت جملة الحال - في غالبها - مسبوقه بواو الحال؛ نظراً لتفوق نسبتيهما على استعمال تركيب الحصر؛ ويرجع البحث ذلك إلى أمر قد يجمع بينهما؛ هو أن الشرط وجوابه يدل على تجربة وعاقبة، والجمل التي ركبت مع جمل الحال مربوطة بواو الحال شابهت حالة الشرط في ذكر التجربة وعاقبتها المحتومة؛ أعني تجزئة الحكمة إلى جزأين تجربة وعظة. ومن ثم مناسبتهم للغرض من بث

الحكمة ونقل الخبرة وعظماً؛ إذ إن صوغ الحكمة في قالب الجمل المركبة مع جمل الحال برباط واو الحال، يجعلها ناقلة للتجربة في الجزء الأول منها، ثم للعاقبة في جملة الحال ما يقربها من حالة الشرط بجزأيه. ويؤيد البحث بهذه النتيجة ما توصلت إليه الباحثة د. أمل العمري في دراستها الجملة الإنشائية في الأمثال العربية القديمة، في كتاب جمهرة الأمثال للعسكري؛ بوصفها أنماطاً تقع في أعلى هرم الثنائيات التركيبية للجملة العربية، وتبنى عليها حالات من الاتصال والانفصال والمفارقات والأسباب والنتائج.

3- خصص ناظمو الحكم "إذا"، و"مَنْ" الشرطيتين فقط، دون أدوات الشرط الأخرى للقيود الشرطية في الحكم الدينية ذات التركيب الشرطي بقصد دفع الشك عن معنى المثل أو الحكمة، وهو ما يستفاد من دلالة "إذا" ذات الدلالة على الأمور المحققة المقطوع بوقوعها؛ وذلك للتأكيد وتحتيم النتائج؛ حيث إنها خلاصة خبرة بما لا يدع مجالاً للشك في صحتها.

وبقصد التعميم والشمول؛ لتكون الحكمة صالحة لكل الناس، ويقصد الوعظ ترهيباً - غالباً-، أو ترغيباً في القيد الشرطي ب"مَنْ".

4- وقع جواب الشرط في الحكم الشرطية المقيدة ب"إذا" ماضياً (صيغة أو بضميمة" لم+ مضارع") في خمسة مواضع، كما جاء الجواب أمراً في ثلاثة أخرى، وجملة اسمية منسوخة بإن، أو فعلاً مضارعاً مقدماً عليه الظرف؛ حيث إن ناظم الحكمة الدينية أراد أن يدفع الشك عن ذهن المتلقي بالنتيجة الحتمية للشرط الذي جعله محققاً مقطوعاً بحصوله؛ فصاغ مثله أو حكمته بتركيب شرطي ذي أداة شرطية ظرفية للاستقبال محقق الوقوع، ثم صاغ بعدها فعلاً ماضياً للتأكيد والتحقق وللقطع

بالحدوث، ثم أتى بجواب فيه التأكيد والحتمية فصاغه ماضياً، أو أمراً (إنشاء) غير قابل للتكذيب، أو جملة اسمية فأكدها بإنّ، ولما أراد فعل الجواب مضارعاً لم يتركه لاحتمال الشك أو التوقع؛ فأخّره، وقدم الظرف عليه تأكيداً للمعنى، وربط جوابه بالفاء.

5- تقارب عدد المواضع التي ورد فعل الشرط وجوابه ماضياً بعد "مَنْ" الشرطية، والمواضع التي ورد فيها فعل الشرط وجوابه مضارعاً أيضاً. ورأى البحث أن الواعظ أو صاحب الحكمة إن أراد القطع بوقوع معنى الفعل وتحققه عبّر عنه بالماضي، ثم جاء له بنتيجة محققة أيضاً ماضية الفعل، وإن ترك السامع للمحاولة عبّر عنها بالمضارع، ثم لحقه (في جواب الشرط) بالنتيجة التخويفية مضارعة الفعل متبوعة بفعل ماض محقق الوقوع، وكأنه يتركه مخيراً -أولاً- أن يفعل أو لا يفعل، ثم يكشف له -ترهيباً- كيف تكون نتيجة اختياره؛ منبهاً إياه أن الأمرين مرتبطين ارتباطاً قوياً؛ وهو ما يُستوحى من التركيب الشرطي المقيد بـ "مَنْ" الشرطية التي تربط الشرط بالجواب كما ترتبط الصلة بالموصول، كما ورد عن سيبويه.

6- في الحكم ذات تركيب الحصر، جعل ناظمو الحكم المبالغة في التأكيد بالقصر بـ "إنما" في الحكم التي دارت معانيها في نطاق ما يعلّمه المرء ويدركه جيداً من أحوال الدنيا المشهودة، والتحذير من الافتتان بها، وجعلوا النفي والاستثناء قصراً لمخاطبة المغتر بالدنيا؛ إذ إنه قد يرى عطاء الدنيا وافراً، فيظن أن ما أوتي لن ينقص، ولن يفنى منه شيء أبداً، فقدموا حالته من الاغترار بالدنيا بعد النفي، ثم حصروا العاقبة بـ "إلا" ترهيباً وتأكيداً عليها.

7- في قوالب الحصر بدأ التركيب بـ "إنما أو بـ"ما وإلا"، ثم وُلِّيَ بالوعظ المباشر؛ بصيغة الأمر، أو بالشرط محقق الحدث بـ "إذا" الشرطية، أو بالتأكيد القاطع بنفي الجنس، أو بقسم قبل التوكيد بإنما أو بالنفي والاستثناء؛ لدفع الإنكار دفعًا باتًا. وذلك لتبنيه السامع بإنما ويذكره، أو يدفع إنكاره أو جهله بالتأكيد على الحكم بالنفي والاستثناء، ثم يسوق له وعظًا مباشرًا واضحًا جليًا غير خاضع للريبة أو الرفض.

8- تفوق الجمل الفعلية المركبة (مضارعة الفعل وماضية الفعل) على الجمل الاسمية؛ إذ إن الفعل يفيد الحركة، والمضارع منه يفيد التجدد والاستمرار، والاستمرار موحٍ بالبقاء والدوام، ويمثل التجربة، والحكمة تبنى على التجربة، والتجربة بدورها تتحقق بالحركة المقرونة بال تكرار والاستمرار، والماضي منه كذلك في سياق الأمثال يدل على الدوام؛ فأثر أصحاب الأمثال استعمال تلك القوالب التركيبية الفعلية لحمل مضمون حكمهم. بيد أن من أراد منهم تأكيدًا وتحقيقًا ودفعًا لذبور شك قد تقع في ذهن مستقبل الحكمة، أتى بصيغة الماضي. ومن أراد التأثير في المتلقي بتجدد المثل وتكراره وصلاحيته للعصور كلها، أتى بصيغة المضارع.

9- بدأت بعض الحكم الدينية بجمل اسمية؛ ويعود ذلك إلى إثارة أصحابها التأكيد على ثبوت مضمون تلك الحكم والقطع بصدقها؛ إذ لا مجال للتفكر شكًا في صدقها أو مخالفتها للواقع.

10- في الحكم ذات الجمل الفعلية والاسمية المركبة مع جمل الحال؛ وردت الحال - بعد واو الحال - جملة اسمية في تسعة مواضع، ووردت الحال جملاً فعلية في ستة مواضع فقط؛ حيث أثر صاحب الحكمة أن يجعل ما بعد واو الحال أمرًا مقطوعًا

به، مسلماً به، ثابتاً لا يقبل الشك أو المراجعة، منبهاً المتلقي إليه وعظاً ؛ ليهتم،
فيتعظ.

قائمة المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم.

- 1- إبراهيم السامرائي (دكتور)، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، 1386هـ / 1966م.
- 2- (أبو الحسين) أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي ت390هـ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائله وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1414هـ/1993م.
- 3- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، الإيتقان في علوم القرآن، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث ، القاهرة ، ج3.
- 4- د.حسن طبل، علم المعاني،، مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الثانية، 1425هـ/2004م.
- 5- خير الدين الزركلي، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، 2003م، الجزء السابع.
- 6- رمضان عبد التواب (دكتور)، ترجمة كتاب " الأمثال العربية القديمة، رودلف زلهاييم، دار الأمانة- مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1391هـ/1971م.
- 7- زين كامل الخويسكي (دكتور)، الجملة الفعلية استفهامية ومؤكدة في شعر المتنبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986م.
- 8- شوقي ضيف (دكتور)، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، 2013م.

- 9- (أبو بكر) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه : محمود شاكر ، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000م.
- 10- (أبو محمد) عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ/ 1999م، ج2، 1.
- 11- علاء اسماعيل الحمزاوي(دكتور)، البنى التركيبية للأمثال العامية دراسة وصفية تحليلية ، (كتاب إلكتروني) Books – Library. Online 2002م.
- 12- فاضل السمراي(دكتور)، معاني النحو، د.فاضل صالح السمراي، معاني النحو، دارالفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1420هـ/ 2000م، ج(2، 4).
- 13- مازن الوعر(دكتور)، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لنشومسكي، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، الطبعة الأولى 1999م.
- 14- (أبو فيد) مؤرخ بن عمر السدوسي، ت(195هـ)، كتاب الأمثال، حققه وقدم له ووضع فهرسه: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية،بيروت-لبنان، 1983.
- 15- مجدي وهبة ، وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان-بيروت، الطبعة الثانية، 1984م
- 16- محمد إبراهيم عبادة(دكتور)، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى 1432هـ/2011م.
- 17- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، الأمثال والحكم، صححه وعلق عليه د. فيروز حريجي، تقديم د. شاكر الفحام، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، 1408هـ/1987م.
- 18- محمد حماسة عبد اللطيف(دكتور)، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م.

- 19- محمد سمير نجيب اللبدي (دكتور)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة- دار الفرقان، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ / 1985م.
- 20- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، د.ت.
- 21- (أبو العباس) محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، الطبعة الثانية، 1399هـ / 1979م، ج(2 ، 3 ، 4).
- 22- مصطفى جواد (دكتور)، المباحث اللغوية في العراق، المباحث اللغوية في العراق، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1955.
- 23- مصطفى النحاس (دكتور)، من قضايا اللغة، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت 1415هـ / 1995م.
- 24- موفق الدين بن يعيش النحوي، ت643هـ، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج(2، 9).

دوريات:

- 1- أمل شفيق العمري (دكتور)، مدارات التركيب للجملة الإنشائية في الأمثال العربية القديمة (جمهرة الأمثال للعسكري أنموذجًا)، مجلة جامعة أم القرى، العدد 14 ، أكتوبر 2014م.
- 2- حمدي علي أبو المحاسن البهوي (دكتور)، الخصائص البلاغية للقييد بـ " مَنْ " الشرطية في الصحيحين، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد (37) 2018م.
- 3- خالد أحمد اسماعيل الأكوع (دكتور)، تداخل أزمنة الفعل، مجلة جامعة الطائف- العلوم الإنسانية (اللغة العربية وآدابها)، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر، 1436هـ / 2015م.

4-رانيا فوزي سعد عيسى(دكتور)، أمثال المولدين - دراسة تركيبية ، مجلة الإنسانيات، كلية الآداب، جامعة دمنهور، العدد 39، يوليو 2012م.

5- ماجد محمد عبده البحر(دكتور)، الأنماط التركيبية والجمالية في الأمثال الشعبية التهامية"، مجلة تهامة، جامعة الحديدة، العدد الثامن عشر، 2023م.

6-محمد رجب الوزير(دكتور)، السياق اللغوي ودراسة الزمن في اللغة العربية، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد السادس، العدد الأول 2003م.

7-ياسمين نعمان شعبان، " التراكيب الملازمة للنفي في المثل العربي- دراسة تركيبية دلالية، مجلة آفاق للعلوم، المجلد الخامس، العدد 18، 2020م.

رسائل علمية:

- محمود سند إبراهيم أحمد، التركيب النحوي في لغة الأمثال- دراسة في ضوء مجمع الأمثال للميداني، رسالة ماجستير- كلية الآداب، جامعة المنيا، 2009م.